

الفصل: الرابع

## وحدة: النظريات الاقتصادية

الأستاذ: حميد بنسي

المحاضرة رقم: 4

السنة الجامعية

2021-2020

جامعة ابن طفيل	السنة الجامعية: 2021-2020
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	وحدة: النظريات الاقتصادية
شعبة التاريخ والحضارة	الأستاذ: حميد بنسي
الفصل الرابع	المحاضرة رقم: 4

## الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى (من قرن 5 م إلى القرن 15 م)

### ◆ الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا : المدرسيون

تُطابِقُ هذه المرحلة من التاريخ الفترة التي بدأت منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية إلى حين سقوط الإمبراطورية البيزنطية. تميزت هذه الفترة بسيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي، و كان نمط الإنتاج يستند على النظام الإقطاعي الذي كان سائدا في تلك الحقبة في بلدان أوروبا، و من مميزات هذا النظام نذكر ما يلي:

1 < تركّز ملكية الأراضي و حصرها في يد عدد قليل من الإقطاعيين و النبلاء،

2 < تحول الرقيق إلى فلاحين أو مزارعين،

3 < فرض التزامات إضافية على الفلاح، وهي العمل لحساب الإقطاعي بدون مقابل،

4 < وجود نشاط تجاري و صناعي وحرثي إلى جانب النشاط الزراعي. والنشاط الصناعي الذي نقصده هنا كان مقصورا على سد حاجيات الأسواق المحلية الصغيرة، أو على إنتاج بعض السلع ذات الأهمية التجارية البسيطة، إلا أن السيادة بشكل عام كانت للنشاط الزراعي.

هذا بخصوص مميزات النظام الإقطاعي السائد، أما عن الأفكار الاقتصادية لهذه المرحلة التاريخية في أوروبا، فقد تميزت بمقترحات المتأثرين بالفكر المسيحي أو مفكري الكنيسة "المدرسيون les scolastique"، ونذكر منهم توماس الإكويني " Thomas d'aquin " والمتمثلة في القوانين أو القواعد الأخلاقية التي تستهدف إدارة النشاط الاقتصادي، والتي كانت في مجملها تعكس احتكار الكنيسة للفكر الاقتصادي، و يمكن أن نلخص هذه الأفكار في ما يلي:

< تمثل جوهر فكر المدرسيين في محاولة التوفيق بين الأخلاق والعقل، فامتزج الفكر الاقتصادي بالمعتقدات الدينية والأخلاقية.

◀ كانت المعاملات الاقتصادية قائمة على اللاهوت المسيحي من جهة، ومن جهة أخرى، قائمة على أفكار الفلاسفة وبالذات أفكار أرسطو التي ترفض الأساليب الاقتصادية المؤدية إلى عدم المساواة.

◀ المناداة بمشروعية ونجاعة الملكية الفردية أي الملكية الخاصة (تمجيد العمل)، و التركيز على العدالة التبادلية في التجارة.

فالثمن العادل يساوي نفقة الإنتاج زائد ربح معقول يسمح للبائع بالحياة (هو من يعولهم) وفقا لمستوى الظروف المعيشية التي يتمتع بها أفراد طبقتهم.

◀ التدرج في تحرير القرض بالفائدة إلى الإقرار بمشروعيته ( الزمن هو ملك لله).

◀ حذر المدرسيون من النزعة الاستغلالية التي يمكن أن تترتب عن النشاط التجاري ونادوا بعدم المغالاة في الإثراء المادي.

عموما يمكن رصد ثلاثة مبادئ كبرى شكلت أساس فكر المدرسين بين الأفراد، وهي:

1 المساواة بين الأفراد،

2 مشروعية التفاوت الاجتماعي،

3 تمجيد العمل.

### الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي ما بين القرن 7 و 14 م:

لقد تعرض الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي للطمس و التجاهل في العديد من الكتابات التي أرخَتْ للفكر الاقتصادي. لذا فمن الضروري إنصافه، و رد الاعتبار له بطريقة موضوعية. تتوخى إبراز بعض إسهامات هذا الفكر في تشكيل المعرفة الاقتصادية.

يستمد الفكر الاقتصادي الإسلامي مرجعيته من التشريع الإسلامي الذي يأخذ من القرآن الكريم والسنة النبوية وأعمال الصحابة والخلفاء الراشدين وأفكارهم، وآراء الفقهاء والفلاسفة المسلمين وكتابتهم المتعددة. ففي أركان الإسلام الخمسة نجد مؤسسة اقتصادية قائمة بذاتها وهي الزكاة. وعموماً فالقواعد الأساسية التي انطلق منها المفكرون العرب المسلمون عديدة ونذكر منها:

- 1 < الإسلام أقر الملكية الفردية، واهتم بالملكية العامة،
- 2 < حث الإسلام على العمل و حفظ المال وحرّم الربا،
- 3 < نظّم السوق والمعاملات، ونهى عن الاحتكار واهتم بقضايا الثمن العادل،
- 4 < نظم الزكاة...

و للوقوف على بعض الأفكار الاقتصادية عند العرب المسلمين خلال العصور الوسطى، سنتطرق لبعض الأفكار الاقتصادية لعبد الرحمان ابن خلدون و تقي الدين أحمد بن علي المقرئزي.

#### □ عبد الرحمان ابن خلدون :

ولد العلامة عبد الرحمان ابن خلدون في تونس عام 1330م و توفي سنة 1406م. وكان مؤرخا و عالما في علم الاجتماع وكانت له إسهامات في القضايا الاقتصادية، بحيث تناول في كتابه "المقدمة" مجموعة من القضايا الاقتصادية كالأزدهار الاقتصادي و مصدر الثروة و الأسعار و المضاربة و تقسيم العمل و النقود... الخ.

لقد اعتمد في تحليله في للقضايا الاقتصادية عدة أساليب نذكر منها:

- < الوقائع التاريخية: لإبراز ارتباط الأحداث الاقتصادية و السياسية؛
- < البيئة الاجتماعية: لإبراز السلوك الإنساني و نشاطه الاقتصادي؛
- < البيئة الجغرافية و ثروتها : لإبراز العلاقة بين نشاط المجتمعات الإنسانية و الموارد الاقتصادية.

### ◆ أهم أفكار ابن خلدون الاقتصادية :

◀ **الحاجيات البشرية** : ما هي إلا سلع و خدمات بالمفهوم الاقتصاد الحالي، ذكر أن الإنسان يحتاج إلى أشياء أساسية كالملبس و الغذاء، كما تتفرغ من هذه الأخيرة حاجات أسماها ثانوية، لكنها ضرورية لإنتاج الحاجات الأساسية، و هي ما نعبر به عنه حاليا بـ"الكَماليات".

◀ **حجم السكان** : اعتبره ابن خلدون عاملا مهما في تحديد حجم الاحتياجات البشرية، و هذه القضية لها علاقة بمسألة الطلب.

◀ **طبيعة العمل والإنتاج و تقسيم العمل**: يشير ابن خلدون إلى أن إنتاج السلع يحتاج إلى تعاون أفراد المجتمع و تقسيم العمل فيما بينهم، الشيء الذي يبين ربما أن ابن خلدون تأثر بفكرة أرسطو، فيما يخص تقسيم العمل.

بالنسبة لابن خلدون فإن مصدر الثروة أو ما يسميه (الرزق - والكسب) لا يتم إلا بالتعاون و تقسيم العمل، فالثروة لا تحصل مباشرة أو بشكل غير مباشر إلا بواسطة العمل البشري، ووفقا لأهل السنة، فإن الكسب هو ما يمتلكه الإنسان بسعيه و عمله سواء حصل الانتفاع به أو لم يحصل. أما الرزق، فهو ما ينتفع الإنسان به شخصيا، ومثالا على ذلك: تركة الميت تسمى كسبا له ولا تسمى رزقا له، لماذا؟ لأنه تركها ولم ينتفع بها. أما بالنسبة للوارثين فهي، متى انتفعوا بها، تسمى رزقا.

◀ **عناصر الإنتاج**: تطرق ابن خلدون كذلك إلى عناصر الإنتاج ولخصها في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية و بين أن العمل هو أهم عناصر الإنتاج، وهذا ما يتبين في تحليله لمسألة القيمة.

◀ **القيمة**: اعتبر ابن خلدون **العمل** هو مصدر **القيمة**، إذ أن **قيمة** الشيء تحدد بكمية **العمل** المتضمن في إنتاجه. وأن **المنفعة** تعد شرطا ضروريا **للقيمة**، و قد اعتمد القيمة لتفسير مستوى الأسعار: فقد اعتبر أنه إذا كانت أثمان الموارد الطبيعية في الأندلس أعلى منها في شمال إفريقيا، فذلك لأن الزراعة في الأندلس تحتاج إلى عمل أكثر ووقت أطول و كمية أكبر من النفقات اللازمة للإنتاج، وبالإضافة إلى كل هذا فقد أعطى أهمية للقطاع الخاص لأنه المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، كما ذكر أهمية التعليم و التدريب في الارتقاء بالصناعات، و حدد وظائف الدولة و المهام التي يجب أن تقوم بها في ما يلي:

◆ **عمارة الأرض**: قيام العمارة أو التنمية الاقتصادية ،

◆ **الاستقرار**: لأنه أمر أساسي و مطلب لقيام النشاط الاقتصادي.

□ **المقريزي**: هو تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ولد في القاهرة سنة 1364م و توفي سنة 1445م. تأثر المقريزي بابن خلدون و منهجه في تمحيص و تحليل الظواهر واكتشاف منطقتها، إلا أنه اعتمد طرقا أخرى غير التي اعتادها ابن خلدون في تفسيره للظواهر الاقتصادية، فابن خلدون كان يفسر الظواهر الاقتصادية من خلال "نظرية القيمة"، أما المقريزي فحاول تفسير الظواهر الاقتصادية اعتمادا على التحليل النقدي.

[ التحليل النقدي : هو التحليل المبني على كل ما هو متصل بالنقود، و دورها في الاقتصاد، أو ماله علاقة بالسياسية النقدية ]  
وتظهر مساهمة المقريزي في الاقتصاد من خلال بعض المشكلات الاقتصادية، مثلا: قضايا و أمور النقود، والغلاء، وتوزيع الدخل، وقضايا السوق و الأسواق.

فقد تطرق المقريزي في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" لظاهرة النقود و التضخم و قد اعتبر أن التضخم مرتبط بما يلي:

\*عوامل حقيقية: " سياسة اقتصادية "

\*عوامل نقدية: زيادة النقود المتداولة .

واختزل في هذين العاملين الأسباب الثلاثة لحن المجتمع المصري، وهي:

□ **الجانب السياسي** < : انتشار الرشوة داخل مؤسسات الدولة: كيف ذلك؟

- فَرَضُ الضرائب و المكوس التي تتجاوز حاجة الدولة أي أن الزيادة في الاقتطاعات تترافق مع القمع والشطط، مما ينتج هجرة الفلاحين، الأمر الذي يؤدي إلى تهقر الإنتاج ثم ندرة الإنتاج وبالتالي النقص في الاقتطاعات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم " التضخم " .

□ **الجانب الاقتصادي** : يعتبر الأصل في شيوع الفوضى والحن الاقتصادية في الأصل، لأن

احتكار الأرض من طرف بعض الأطراف سيؤدي إلى ارتفاع ريعها، زد على ذلك، ارتفاع البدور وجشع الموظفين بالاقتطاع. وكل هذا حلقات متواصلة ومترابطة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم. كيف ذلك؟

- جشع الموظفين وزيادة الربح العقاري يؤديان إلى ارتفاع كلفة الحرث والبذور، زد على ذلك، القمع الاجتماعي والسخره واستحواذ الارستقراطية على الفائض، نتيجة لكل هذا ، تقع هجرة الفلاحين ، نقصان الإنتاج الزراعي ، وبالتالي ارتفاع الأسعار وموارد العيش ومن ثم التضخم.

□ الجانب النقدي < : شطط في سك النقود، بمعنى زيادة عرض النقود أي زيادة الكتلة النقدية المكونة من الفلوس، ينتج عنها اضطراب وفوضى اقتصادية وانخفاض قيمة النقود الشرائية ومقابل ذلك ارتفاع الأسعار أي التضخم.

هذه المسألة سبق فيها المقريري ما جاء به الاقتصاديون في الأزمنة القريبة، فكان كذلك سابقا إلى الانتباه إلى الظاهرة التي تم تحليلها فيما بعد من خلال قانون "أجرشام - غريشام **Loi de GRESHAM**" ، و مضمون هذا القانون هو كالتالي: أنه في نظام المعدنين الذهب والنحاس "أي عندما يكون نوعان من النقود في التداول، تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة و تحل محلها"، و يكمن سر هذه الظاهرة في كون الوكلاء الاقتصاديين يتخذون النقود الجيدة للدخار، و يتداولون النقود الرديئة.

لم يقتصر المقريري على كشف الأزمات و المحن الاجتماعية و الاقتصادية، بل تطرق كذلك إلى مفعول هذه المحن، كارتفاع الأسعار(التضخم) على الفئات الاجتماعية، موضحا في كتابه سابق الذكر، أن مصر في ذلك الوقت كانت بلدا "طبقيا" تسوده اللامساواة و الصراعات الاجتماعية، فقد اعتمد حين تصنيفه للتقسيم الاجتماعي في مصر على ثلاثة مقاييس :

- مقياس الوضعية الاجتماعية والسياسية للفئات الاجتماعية؛

- مقياس الوضعية و الحالة المادية؛

- مقياس الوظيفة الاجتماعية.

و انتهى من خلا هذه المقاييس إلى ذكر الأقسام السبعة؛ الأقسام أو الفئات الاجتماعية الكبرى في مصر، وهي :

❖ أهل الدولة؛

❖ التجار الكبار و أولو النعمة و الترف؛

❖ أصحاب البزر وأرباب المعاش؛

❖ أصحاب الفلاحة والحرث؛

❖ الفقهاء و طلاب العلم والشهود؛

❖ أرباب المهن والأجّزاء والحمالين والخدم والشواش والحاكمة والبنأة والفعلة وغيرهم؛

❖ أهل القصاصَة والمسكنة.

حظ موفق للجميع